

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية  
لـلربع الأول من عام 2026

4 مايو 2026



**المشاركون:**

السيد/ سامي محفوظ - الرئيس التنفيذي بالوكالة  
السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين  
السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

**المضيف:**

السيدة/ إيلينا سانثيز - المجموعة المالية هيرميس

إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا إيلينا سانثيز. أود بالنيابة المجموعة المالية هيرميس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من العام 2026. ويسرني أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بأرباح الربع الأول من العام 2026. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الأول من العام، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ سامي محفوظ، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة والأجوبة التي سننقلها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. حيث بإمكانكم عرض أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box)، يرجى العلم أن كافة الأسئلة والتعليقات ستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وسنقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن أفت عنايةكم إلى الإفصاح الوارد في **صفحة 10** من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ سامي محفوظ. سامي؟

سامي:

شكراً دلال وإيلينا. صباح الخير ومساء الخير جميعاً. وشكراً لانضمامكم إلينا اليوم لمناقشة النتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من العام 2026. سأبدأ بلمحة موجزة عن المركز المالي العام لبنك الخليج والبيئة التشغيل التي عملنا خلالها في الربع الأول قبل أن ننتقل إلى مناقشة أكثر تفصيلاً لأدائنا المالي وتوقعاتنا المستقبلية.

نعمل في بيئة مليئة بالتحديات الاستثنائية حيث تواجه دولة الكويت والمنطقة كافة تطورات أمنية وتوترات إقليمية متزايدة منذ نهاية فبراير من عام 2026. وعلى الرغم من أن هذه الظروف قد ألقت بظلالها على معنويات السوق وأثرت على جوانب من المشهد الاقتصادي المحلي والإقليمي، إلا أن قوة مؤسسات الدولة، إلى جانب الاستجابة المنسقة للسياسات التي جاءت في الوقت المناسب وبصورة ملائمة، ساهمت في دعم استقرار النشاط الاقتصادي.

خلال الربع الأول من العام، حافظت المؤشرات السيادية الرئيسية للدولة على متانتها، حيث قامت وكالات التصنيف العالمية الرائدة بتثبيت التصنيفات الائتمانية للكويت، مما يعكس المركز المالي القوي للدولة والمصدات الخارجية. وبالتوازي مع ذلك، قدمت وزارة المالية الكويتية مشروع الموازنة للسنة المالية 2027/2026 دون تغيير، واصفةً المركز المالي بالاستقرار مع توفر سيولة كافية لتلبية الالتزامات على المدينين القريب والمتوسط. ورغم أن الظروف الحالية قد تفرض ضغطاً على الموازنة المالية، إلا أن الكويت لا تزال تحظى بمرونة التمويل المدعومة بعمق السوق المحلي والقدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وقد تجلّى ذلك في شهر أبريل، عندما أصدرت الدولة سندات بقيمة 2 مليار دولار أمريكي عبر طرح خاص، إضافةً إلى إصدارين محليين بإجمالي 400 مليون دينار كويتي.

واستجابةً للتطورات الجيوسياسية المتوترة، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات الرقابية وأدوات السياسة التحوطية الكلية شملت تعديلات على متطلبات السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح للتمويل، والإفراج عن جزء من المصدات الرأسمالية التحوطية. وتهدف هذه الإجراءات

إلى تعزيز مرونة القطاع المصرفي، ودعم الائتمان لاستمرار الاقتصاد، والحفاظ على الاستقرار المالي.

من الناحية التشغيلية، قام البنك بتفعيل بروتوكولات استمرارية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع إجراءات العمل المعتمدة وتوجيهات بنك الكويت المركزي. وقد ساهم هذا الأمر في التشغيل الكامل للنظم دون انقطاع وضمان استمرارية تقديم الخدمات عبر كافة القنوات المصرفية، حيث ظلت خدمات البنك متوفرة بالكامل من خلال شبكة الفروع والمنصات الرقمية ومراكز خدمة العملاء وأجهزة الصراف الآلي، مما أتاح لعملائنا من الأفراد والشركات إمكانية إجراء عملياتهم المصرفية بشكل سلس وآمن. وفي الوقت نفسه، أولينا اهتماماً كبيراً لسلامة الموظفين والجهوزية التشغيلية، وذلك لضمان الاستعداد الكامل لفرق العمل من توفير الدعم لعملائنا بكل فعالية في جميع الظروف.

كما واصلنا تطوير إمكانياتنا الرقمية، وتسهيل عملية الوصول إلى خدماتنا وتعزيز الأمن والكفاءة علماً أنه في بداية العام، أعلن بنك الخليج عن إطلاق التطبيق الجديد للهاتف النقال المخصص لخدمة عملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات، والمصمم بكل عناية لتلبية الاحتياجات المتطورة للشركات عبر مختلف القطاعات، كونه يتيح سرعة أكبر في اتخاذ القرارات وخاصةً فيما يتعلق بإصدار الموافقات ذات الطبيعة الحرجة المرتبطة بتحويل الرواتب وغيرها من المعاملات التي تحتاجها هذه الفئة من العملاء، مع توفير المرونة ورقابة أكبر على الأنشطة المصرفية.

**والآن بالانتقال إلى الصفحة 2، اسمحوا لي أن أخص نتائجن المالية في ستة نقاط رئيسية:**

**أولاً،** حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 9.4 مليون د.ك. للربع الأول من 2026، وجاء ذلك تماشياً مع صافي الربح المحقق في الربع الأول من 2025 والبالغ 9.4 مليون د.ك.

**ثانياً،** بلغ الربح التشغيلي 21.7 مليون د.ك. قبل الأخذ بإجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة، أي زيادة بمقدار 0.8 مليون د.ك، أو 4% مقارنة مع الربع الأول من العام 2025.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 6.4 مليار د.ك، أي زيادة من بداية السنة حتى تاريخه بمقدار 331 مليون د.ك، أو 5% مقارنة مع 31 ديسمبر 2025. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الشركات.

رابعاً، وبالرغم من الارتفاع البسيط لنسبة القروض غير المنتظمة إلى 1.3% كما في 31 مارس 2026، إلا أن الأسس القوية لإجمالي المحفظة لدينا لا تزال متماسكة مدعومة بالممارسات السليمة في منح الائتمان. والأهم من ذلك كله أن نسبة تغطية القروض غير المنتظمة لدينا البالغة 312%، شاملةً إجمالي المخصصات والضمانات، تعكس سلامة إدارة المخاطر لدينا واستعداداتنا الكاملة لتحمل الصدمات المحتملة.

خامساً، كما في 31 مارس 2026، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.7% محققة بذلك مصدرة بواقع 266 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 11%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 15.7% محققة بذلك مصدرة بواقع 270 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 13%.

وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:

- تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.
- تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتصنيف الجدى المالية عند "bbb-" من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.
- تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتلجنس.

بشكل عام، ومع تقدمنا خلال عام 2026، سنواصل المراقبة الدقيقة للتطورات المحلية والإقليمية والاستجابة لها على النحو المناسب، مع الحفاظ على تركيز منضبط على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية. ويظل بنك الخليج محافظاً على مكانته الجيدة المدعومة بقوة ميزانيته العامة، الأمر الذي يمكنه من مواجهة التحديات الحالية والاستمرار في الوقت نفسه بتلبية احتياجات العملاء ودعم الاقتصاد الوطني. ونبقى على أمل بالتوصل إلى انفراجة قريبة للوضع الحالي مع تمنياتنا لدولة الكويت بدوام الأمن والأمان.

وبهذا، سأترك الكلمة لرئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي سيناقش بياناتنا المالية للربع الأول من العام 2026 بمزيد من التفصيل. شكراً لكم. ديفيد، الكلمة لك.

**ديفيد:** شكراً سامي.

**بالانتقال إلى الصفحة رقم 3**، نلاحظ أن صافي الربح حافظ على نفس المستوى حيث بلغ 9.4 مليون د.ك .

عند النظر إلى العناصر الأساسية، تتمثل عوامل دعم صافي الربح بارتفاع كل من إيرادات الفوائد بمقدار 2 مليون د.ك، والإيرادات من غير الفوائد بمقدار 0.9 مليون د.ك. وانخفاض في تكاليف الائتمان بمقدار 0.7 مليون د.ك. ويقابل هذه المكاسب جزئياً زيادة في مصروفات الفوائد بقيمة 1.8 مليون د.ك وارتفاع المصروفات التشغيلية بمقدار 0.3 مليون د.ك، وهو ما يمثل نمواً بمقدار 1 % فقط عن العام السابق، وزيادة في المخصصات العامة بمقدار 1.5 مليون د.ك.، مما يعكس تأثير النمو القوي جداً لمحفظه القروض في الربع الحالي.

**وانتقالاً إلى الصفحة رقم 4**، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، ارتفعت إيرادات الفوائد بمقدار 2 مليون د.ك أو 2 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو جيد في محفظة القروض، والفوائد الإضافية التي تم تحقيقها من المشاركة في الإصدارات الحكومية الأخيرة.

على السطر 2، ازدادت مصروفات الفوائد بمقدار 1.8 مليون د.ك أو 3 % في الربع الأول من 2026 مقارنة بالعام السابق.

على السطر 3، بلغ صافي إيرادات الفوائد 35.3 مليون د.ك، مسجلاً زيادة بنسبة 1% في الربع الأول من 2026. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بنمو سنوي قوي في الأصول المدرة للفوائد.

على السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 0.9 مليون د.ك، أو 11 % مقارنةً بنفس الفترة العام السابق، لتصل إلى 9.8 مليون في الربع الأول من عام 2026. والداعم الأكبر لهذا النمو كان الارتفاع القوي للإيرادات من الرسوم والعمولات، الذي ازداد بنسبة 15% عن العام السابق، وهو مؤشر مشجع على انتعاش الأعمال.

على السطر 5، بلغ الدخل التشغيلي 45.1 مليون د.ك للربع الأول من 2026، محققاً زيادة قدرها 1.1 مليون أو 3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 0.3 مليون د.ك، أو بنسبة 1% في الربع الأول من 2026 مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، حققنا نسبة إيجابية لنمو الدخل إلى نمو المصروفات بلغت 1.2 % في الربع الأول من 2026، مدعومة باستمرارية التحكم في التكاليف والتحسين التدريجي في إجمالي الربح مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

على السطر 7، ارتفع الربح التشغيلي قبل إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 0.8 مليون د.ك، أو 4%، ليصل إلى 21.7 مليون د.ك في الربع الأول من 2026.

على السطر 8، بلغت تكاليف الائتمان إجمالي 9.4 مليون د.ك في الربع الأول من 2026، مسجلاً انخفاضاً قدره 0.7 مليون د.ك أو 7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار قوة جودة أصول محفظة الشركات.

على السطر 9، بلغت المخصصات العامة 2.4 مليون د.ك في الربع الأول من عام 2026 مقارنة بـ 1 مليون د.ك العام الماضي، مما يعكس نمو أعلى للقروض هذا العام. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتعين احتساب مخصص عام بنسبة 1% لتغطية القروض غير الحكومية بشكل خاص والتي تم تسجيلها خلال هذه الفترة.

**بالانتقال إلى الصفحة رقم 5، يمكننا الاطلاع على الميزانية العامة للبنك.**

على السطر 7، بلغ صافي القروض والسلف 6.2 مليار د.ك وارتفع بنسبة 10% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبنسبة 6% من بداية العام حتى تاريخه. ولا يزال قطاع الشركات لدينا هو محرك النمو لمحفظه القروض.

وعلى السطر 12، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 7% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي ليصل إلى 8 مليار د.ك. ويعكس هذا الارتفاع بشكل رئيسي نمو صافي القروض والسلف إلى جانب زيادة المشاركة في السندات الحكومية الكويتية.

وعلى السطرين 14 و15، بلغ إجمالي الودائع 5.9 مليار د.ك كما في 31 مارس 2026، مسجلاً زيادة قدرها 421 مليون أو 8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، و 216 مليون أو 4% منذ بداية العام حتى تاريخه. وقد بلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 23.7% كما في نهاية الربع الأول من 2026، أي أقل من نسبة الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت 29.2%. ويعد هذا التراجع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير صفة مشتركة في السوق الذي شهد انخفاضاً من 30.5% في الربع الأول من 2025 إلى 27.5% بنهاية مارس 2026، ويرجع ذلك أساساً إلى انتقال مزيج الودائع من الحسابات الجارية إلى الودائع لأجل خلال الفترة. ومع ذلك، نتوقع تغييراً تدريجياً لهذا التوجه. ومن العوامل التي ستؤدي إلى هذا التعافي المتوقع هو معاودة العمل بالمنتجات القائمة على سحبوات الجوائز في السوق المحلي، والتي تتميز بكونها من طبيعة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وخاصةً حساب مليونير الدانة المعروف الذي يقدمه بنك الخليج.

وعلى السطر 16، ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة العام السابق وبنسبة 6% من بداية العام حتى تاريخه.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة، الموضحة في السطر 23، نحو 1.3% في نهاية الربع الأول من 2026، بانخفاض قدره 0.2% عن نفس الفترة من العام الماضي. ونواصل الاحتفاظ بنسبة كبيرة من إجمالي التغطية لهذه القروض تبلغ 312% والتي تشمل كلاً من إجمالي المخصصات والضمانات.

**وبالانتقال إلى الصفحة رقم 6،** يمكنكم أن تروا في الرسم البياني جهة اليسار أنه كما في 31 مارس 2026، لدينا مخصصات إضافية تبلغ 74 مليون د.ك، وهو ما يمثل 28% من إجمالي المخصصات.

وبالنظر إلى الرسوم البيانية في أعلى يمين الصفحة، يمكنكم الملاحظة أن قروض المرحلة الأولى ارتفعت إلى 96.4% بينما انخفضت قروض المرحلة الثانية إلى 2.2%، ولكن ارتفعت قروض المرحلة الثالثة بشكل بسيط إلى 1.3% وتتركز بشكل رئيسي في قطاع الأفراد.

ويظهر الرسم البياني في أسفل يمين الصفحة التطور الزمني لقروض المرحلة الثانية والثالثة حيث نلاحظ أن قروض المرحلة الثانية هي في أدنى مستوياتها، بينما تحافظ قروض المرحلة الثالثة على استقرارها عند مستويات منخفضة للغاية.

**وبالانتقال إلى الصفحة رقم 7،** في أعلى اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال من الشريحة الأولى 13.7%، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 11%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

وفي الجزء السفلي على اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.7% وهي كذلك أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 13%. وكلا النسبين لا تشملان أرباح الربع الأول من 2026 وقد تم تسجيلهما بعد احتساب توزيعات أرباح المساهمين للعام 2025.

ومن الجدير بالذكر أنه في 26 مارس 2026، أعلن البنك المركزي الكويتي عن اتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية للبنوك المحلية، شملت تخفيض المصدة الرأس مالية التحوطية بنسبة 1% مما أدى إلى تخفيض المتطلبات الرقابية لرأس المال.

وفي أعلى اليمين، ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 4% ، مدفوعة بشكل أساسي بالنمو القوي في محفظة القروض.

وفي الجزء السفلي على اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي 9.0% كما في 31 مارس 2026 وهي أقل من نسبة 9.7% المسجلة في 31 ديسمبر 2025، ولكنها لا تزال أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

**وبالانتقال إلى الصفحة رقم 8، يمكننا الاطلاع على مؤشرات السيولة الرئيسية.**

يوضح الرسم البياني على اليسار متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية عند 295%، بينما يعرض الرسم البياني على اليمين نسبة صافي التمويل المستقر عند 106%. وتظل كلتا النسبتين أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 80%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وقدرته في الحصول على التمويل.

كما ذكرنا سابقاً، بناءً على حزمة الإجراءات التحفيزية التي أعلنها بنك الكويت المركزي في 26 مارس 2026، تم تخفيض الحد الأدنى الرقابي المطلوب لكل من معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، وذلك لتعزيز السيولة والاستقرار في القطاع المصرفي المحلي.

والآن، سأعود إلى دلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

دلال: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في صندوق المحادثة (chat box).

سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

دلال (س1): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو محفظة القروض؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): شكرا دلال.

لقد بدأنا السنة بقوة استثنائية في نمو محفظة القروض، فقد ارتفع صافي القروض والسلف بمقدار 326 مليون، مما يعني أننا حققنا نمواً بنحو 6% خلال فترة ربع واحد فقط، وهو أعلى نمو نسجله منذ عدة سنوات. والآن، كنت قد كشفت في لقاء الربع الأخير من العام الماضي عن وجود عدة فرص لصفقات هامة في قطاع الشركات وقد تم إبرام الكثير منها خلال الفترة. وكان هذا النمو مزيحاً من المعاملات المحلية والدولية مع هوامش ربح جيدة.

وعندما ننظر إلى إجمالي نمو قروض العملاء منذ بداية العام حتى تاريخه، والذي لا يشمل القروض الممنوحة للبنوك، نرى أن النمو المحقق في هذا الربع من العام قد بلغ 5.3% مقابل نمو السوق الذي بلغ 1.9% حتى نهاية مارس. وفي قطاع الشركات، حققنا نمواً بنسبة 9% مقارنة بنمو السوق البالغ 2.8%. وعليه، نرى ذلك دليلاً قاطعاً على تواجدنا القوي في قطاع الشركات في السوق. وبطبيعة الحال، فإن هذا النمو القوي الذي تم تسجيله في بداية العام سيعزز صافي إيرادات الفوائد لدى البنك طوال العام 2026.

ومع ذلك، لا يزال نمو قطاع الأفراد في النظام المصرفي بطيئاً للغاية، حيث لم يتجاوز 0.1% منذ بداية العام حتى تاريخه بحسب بيانات بنك الكويت المركزي، مما يعكس بيئة عامة مليئة بالتحديات والمنافسة الشديدة في قطاع الأفراد. أما في بنك الخليج فقد تمكنا من توسيع نطاق منتجاتنا واستهدفنا شرائح عملاء جديدة مع تقديم أسعاراً تنافسية لعملائنا.

وبالنسبة للتوقعات، كنت قد ذكرت في لقاء الربع الأخير من 2025 احتمال ارتفاع نمو محفظة القروض في خانة الأحاد المرتفعة لكامل العام 2026، ولا أزال أرى هذه الاحتمالية قائمة مع إمكانية تحقيق بعض المكاسب في هذه المستويات.

دلال (س2): لدينا سؤال حول التكاليف والمصروفات التشغيلية. ديفيد، هل تود الإجابة على هذا السؤال؟

ديفيد (ج2): نعم بالتأكيد. ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 1% فقط مقارنةً بنفس الفترة من

العام السابق، مما يعكس استمرار قدرتنا على التحكم بالتكاليف المتعلقة بالمصروفات التشغيلية المعتادة، علماً أن نسبة التكلفة إلى الدخل بلغت 51.9% في الربع الأول من

2026 مقابل 52.6% خلال الربع الأول من العام 2025. لذا نرى أن هناك انخفاض لهذه النسبة.

من الواضح أننا نحقق تقدماً في عدة مشاريع استراتيجية منها عملية التحول الإسلامي ومشروع الاندماج المحتمل. وقد أشرت سابقاً إلى أن غالبية هذه التكاليف ستُسجل في العام 2026 ، ولذلك أتوقع أن المصروفات المرحلية لبقية العام 2026 ستكون أعلى مما سجلناه في الربع الأول.

كما توقعت أن يكون النمو المطلق للمصروفات لكامل السنة في خانة الأحاد المرتفعة، ولا يزال هذا التوقع قائماً.

**دلال:** شكرا لك يا ديفيد. سوف نتوقف قليلاً لاستقبال المزيد من الأسئلة.

(استراحة قصيرة)

**دلال (س3):** لدينا بعض الأسئلة حول صافي هامش الفائدة، هل ترغب بالإجابة ديفيد؟

**ديفيد (ج3):** نعم، شكرا دلال.

تراجع الهامش بمقدار 9 نقاط أساس في الربع الأول من العام حيث يبلغ الآن 1.82%. ويعزى هذا التراجع، الذي كان متوقفاً، في المقام الأول إلى التخفيض المتكرر لأسعار الفائدة المرجعية في ديسمبر وتأثيره على نتيجة الربع بأكمله، فقد أدى ذلك إلى انخفاض عائد الدخل في محفظة البنك، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الهامش.

شهدنا انخفاضاً في تكلفة التمويل خلال هذا الربع من السنة، إلا أنه لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض في عائد الدخل. كما شهدنا ثباتاً نسبياً لتسعير الفائدة على الودائع في السوق المحلية استجابةً للتخفيض الأخير، وقد زادت الأحداث الجيوسياسية من تقاوم هذه العوامل.

من حيث التوقعات، لم نقدم في بداية العام أية توقعات بخصوص الهامش لكامل العام 2026

نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة وكذلك حالة عدم اليقين المحيطة بحركة أسعار الفائدة المرجعية، ولكننا ذكرنا احتمالية تراجع الهامش على المدى القصير، الأمر الذي حدث بالفعل. وعليه، فإن المحرك الرئيسي للهامش هو حركة أسعار الفائدة المرجعية. وبسبب الوضع الجيوسياسي، يبدو أن الإجماع العام يتجه إلى سيناريو بقاء أسعار الفائدة "مرتفعة لفترة أطول" وهذا الأمر سيكون له تأثيراً إيجابياً على الهامش مقارنةً باحتمالية خفضها على المدى القصير.

وفي المستقبل نتوقع أيضاً أن تتحسن مستويات إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير مع معاودة السحوبات على الجوائز المرتبطة بالحسابات المصرفية التي تم تعليقها لمدة عام تقريباً. والعامل الإيجابي الآخر هو أن هناك جزءاً من محفظة قروض الأفراد الذي اقترب موعد إعادة تسعيره بعد أن كانت الفائدة عليه في مستويات منخفضة تاريخياً، ونحن نتحدث بالتحديد عن القروض الممنوحة للأفراد قبل 5 سنوات خلال العام 2021 بسعر 4.5%، والتي سيتم إعادة تسعيرها للأعلى خلال العام 2026، مما يدعم هامش الربحية.

دلال: شكرا لك يا ديفيد.

دلال (س4): سؤال آخر، هل هناك أي مستجدات بخصوص التحول الى بنك إسلامي؟ وكذلك بخصوص مشروع الاندماج؟ هل ترغب باطلاعنا عليها؟ سامي؟

سامي (ج4): بالطبع، شكراً دلال.

بالنسبة لخطة تحول بنك الخليج إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا نزال نحقق التقدم الملموس تماشياً مع الجدول الزمني والأطر الرقابية بعد حصولنا على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي. وقد تم تكثيف الجهود عبر كافة مسارات العمل الأساسية مع وجود فرق عمل متخصصة تقوم بالإشراف على عملية التحول في كافة قطاعات الأعمال، والعمليات، والتكنولوجيا. ولا يزال التركيز منصباً على التأكد من جاهزية البنك بالشكل المنظم

والمطلوب مع الحفاظ في الوقت نفسه على جودة الخدمة المقدمة للعملاء. وبشكل عام، نستطيع القول إن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن متوافق تماماً مع خطتنا الزمنية.

وفيما يتعلق بمشروع الاندماج مع بنك وربة، لا تزال عملية التقييم جارية وقد شارفت مراحل الفحص النافي للجهالة على الانتهاء تحت إشراف جهات استشارية مستقلة وكذلك تحت إشراف كل من مجلس الإدارة والجهات الرقابية المختصة. وهذا المشروع يسير أيضاً بشكل منظم، وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية وفقاً لمتطلبات الإفصاح.

دلال: شكرا لك يا سامي. سوف نتوقف قليلاً لاستقبال المزيد من الأسئلة.

#### (استراحة قصيرة)

دلال (س5): لدينا سؤال آخر يتعلق بالتوقعات حول الإطار الزمني لتخفيف الإرشادات التنظيمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وفي حال كان هذا التخفيف مؤقتاً، فما هي مدته؟ وإلى أي مدى سيؤثر ذلك على العمليات مستقبلاً، سامي؟

سامي (ج5): بالطبع، شكراً دلال. في البداية، نود أن نتوجه بالشكر إلى بنك الكويت المركزي على مبادرته الاستباقية في اتخاذ إجراءات التخفيف، والتي أود أن أقول إنها مشابهة إلى حد كبير للنهج الذي تم اتباعه خلال جائحة كورونا. وإذا استندت إلى تلك التجربة، فإن بنك الكويت المركزي كان صبوراً ومنضبطاً للغاية عندما استقرت الأوضاع، ثم عاد تدريجياً إلى النسب والضوابط السابقة. وبطبيعة الحال، أتوقع أن يتبع بنك الكويت المركزي النهج نفسه هذه المرة أيضاً. ومع ذلك، لا يزال الوضع غير مستقر في الوقت الراهن، على الرغم من أملنا في الوصول إلى نهاية ايجابية للأحداث والتوترات في المنطقة. ونتوقع أن يطبق بنك الكويت المركزي النهج ذاته، وأن يتم الرجوع إلى النسب الأصلية بصورة اعتيادية ومنظمة. وهذا هو التعليق الوحيد الذي يمكنني تقديمه في هذا الشأن.

دلال: شكرا لك يا سامي.

دلال (س6): لدينا سؤال حول تكاليف الائتمان. ديفيد، هل تود الإجابة على هذا الأسئلة؟

ديفيد (ج6): بالنسبة لتكاليف الائتمان بشكل عام، فقد بلغت للربع الأول 9.4 مليون، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 0.7 مليون أو 7% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

ونلاحظ نمطاً مشابهاً في التكلفة الائتمانية حيث نرى أن كلها تقريباً تُعزى لقطاع الأفراد. وقد صرحت سابقاً أن التكلفة الائتمانية للأفراد قد ظلت مرتفعة لفترة طويلة، ولكن يمكننا توقع عودتها إلى الوضع الطبيعي بعد قيامنا بتعديل عملية منح القروض وتعزيز آلية التحصيل حيث نسعى بذلك إلى تحقيق نتائج إيجابية.

أما بالنسبة لما هو متوقع بهذا الخصوص، تكررت في بداية السنة أن تكلفة المخاطر لكامل العام ستكون في نطاق 50 إلى 60 نقطة أساس. وفي الربع الأول، بلغت هذه التكلفة 61 نقطة أساس، لذلك أنا أرى أن هذه التوقعات لا تزال قائمة

شكرا لسامي وديفيد.

دلال:

أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم المواضيع والأسئلة التي طُرحت خلال اليوم. وبهذا، نود أن نختم هذا اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

